

إسراء بطاينة\*

# اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو الديمقراطية

\* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

## مقدمة

نظام حكم سياسي في فلسطين؛ وذلك من خلال عدّة مؤشرات تتعلّق بتقييمهم لفاعلية النظام الديمقراطي، ومدى تفضيلهم هذا النظام مقارنة مع أنظمة حكم سياسية أخرى مثل نظام الحكم الإسلامي والنظام السلطوي والأنظمة الإقصائية الانتقائية التي تقتصر المشاركة فيها على فئة أحزاب معيّنة من دون غيرها. كما هدفت الاستطلاعات إلى التعمّق في معرفة مفهوم الفلسطينيين للديمقراطية وأهم السمات والشروط التي يجب أن تتوافر في النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى تقييمهم مستوى الديمقراطية في فلسطين ومدى ضمان الحريات والحقوق للمواطنين من وجهة نظرهم.

وقد نفّذ المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات أول استطلاع رأي في فلسطين ميدانيّاً، ضمن مشروع استطلاع المؤشّر العربيّ وذلك خلال الفترة ١٧ آذار/ مارس - ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، على عيّنة حجمها ١٢٠٠ مستجيب ومستجيبة من خلال إجراء مقابلات "وجاهية". ونفّذ الاستطلاع الثاني في فلسطين في الفترة ١٥-٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٢ على عيّنة من ١٥٠٠ مستجيب ومستجيبة. أما الاستطلاع الثالث فقد تم تنفيذه خلال الفترة ٢٤ كانون الثاني/ يناير - ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٤، على عيّنة من ١٥٢٠ مستجيباً ومستجيبة. ويستخدم المؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة مُعدّدة المراحل المنتظمة والموزونة ذاتيّاً والمُتناسبة مع الحجم. وقد أُخذ في الاعتبار التوزيع الجندري (الذكور والإناث)، ومتغير الحضر والريف، وكذلك التقسيمات الإداريّة الرئيسيّة، بحيث يكون لكل فردٍ في المجتمع احتمالاً متساوٍ في الظهور في العيّنة. وبلغ معدل الثقة في هذا الاستطلاع ٩٧,٥٪، وبهامش خطأ  $\pm ٢$ . وتقدم هذه الورقة نظرة معمّقة لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو الديمقراطية من خلال عرض نتائج استطلاعات "المؤشّر العربيّ" في فلسطين في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤.

## مفهوم الديمقراطية لدى الرأي العام الفلسطيني

هدف استطلاع المؤشّر العربيّ إلى التعمّق في معرفة مفهوم الفلسطينيين للديمقراطية وأهم السمات والشروط التي يجب أن تتوافر في النظام الديمقراطي. فقد طرح سؤال على المستجيبين، بصيغة السؤال المفتوح بهدف عدم توجيه إجابات المستجيبين، حول أهم شرط يجب أن يتوافر في بلدٍ ما حتى نعتبره بلدًا ديمقراطيّاً من وجهة نظرهم.

بعد مرور نصف قرن على انتهاء الاستعمار الغربي المباشر للدول العربية، ما زال النقاش يدور حول مدى قبول الشعوب العربية بالديمقراطية ومدى استعدادهم لها. وفي سياق الثورات العربية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ وتطوراتها اللاحقة، ظهرت دول وقوى إقليمية ودولية مختلفة تحالفت ضد مطالب الشعوب العربية بالديمقراطية والحرية خلال الثورة، وروّجت النخب الثقافية المرتبطة بها مقولات عن "عدم جاهزية الشعوب العربية للديمقراطية" كذريعة لموقفها المضاد لإرادة الشعوب ومسعاها لإحباط عملية التحول الديمقراطي في عدد من الدول العربية.

وفي ظل غياب الحكم الديمقراطي في الدول العربية، وسعي هذه القوى السياسية لنهميش آراء الشعوب، وقمعها لحرية الرأي والتعبير في محاولة لإبقاء الوضع الراهن لعلاقة الحاكم والرعية، تأتي أهمية استطلاعات الرأي العام في المنطقة العربية لمعرفة إن كان الرأي العام العربي مؤيداً للديمقراطية أم إنه يعارضها فعلاً بالاستناد إلى المبررات التي تروج لها الأنظمة الاستبدادية العربية والنخب الموالية لها والفكر الاستشراقي من أن الشعوب العربية نفسها ضد الديمقراطية وأنها غير مهينة لممارستها، أو أنها تفضل حفظ الأمن والاستقرار على التمتع بحقوقها وحرّياتها السياسية والعامّة، وسعي هذه القوى أيضاً لإظهار الشعوب العربية بوصفها رافضة للديمقراطية انطلاقاً من أنها تتعارض مع الإسلام.

وكما هي الحال في البلدان العربية، فإن الوضع الفلسطيني لا يختلف تماماً عن تلك البلدان من حيث غياب نظام حكم ديمقراطي، إلا أن أهمية استطلاع الرأي العام الفلسطيني له خصوصية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فمن جهة، يروج داعمو الحركة الصهيونية إلى أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأن الفلسطينيين والعرب عموماً غير ديمقراطيين ومعادين للنظام الديمقراطي. ومن جهة أخرى، يواجه التحول الديمقراطي في فلسطين معوقات سببها سياسات الاحتلال التي تعارض وجود أنظمة ديمقراطية في المنطقة تهدد وجوده واستقراره، بالإضافة إلى تشكيك بعض النخب السياسية الفلسطينية والعربية في نجاعة النظام الديمقراطي في تحقيق مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.

وبناءً على ذلك، فقد هدفت استطلاعات المؤشّر العربي منذ عام ٢٠١١ إلى التعرّف على مدى تأييد الفلسطينيين - كأحد المجتمعات العربية التي شملتها الاستطلاعات - للنظام الديمقراطي ومدى ملامته ليكون

اتجاهات الفلسطينيين نحو أهم الشروط التي يجب توافرها في بلد ما حتى يُعدّ بلدًا ديمقراطيًا بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	أهم شرط للديمقراطية	رتبة
٣٢	٤٨	٥٣	ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامّة	١
١٤	١٥	١٧	المساواة والعدل بين المواطنين	
١٥	٨	٦	نظام حكم ديمقراطي	
٦١	٧١	٧٦	مجموع الشروط السياسية	
٨	٢	٥	تحسين الأوضاع الاقتصادية	٢
٧	٦	٤	الأمن والأمان والاستقرار	٣
١	١	٢	تطبيق الأحكام الدينية	٤
١	٢	١	توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية	٥
٤	٠	٠	أخرى	٦
١٨	١٩	١٢	لا أعرف/ رفض الإجابة	٧
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع	٨

## تأييد الرأي العام الفلسطيني للديمقراطية

أظهرت نتائج المؤشر العربي في فلسطين أن أغلبية الفلسطينيين يؤيدون النظام الديمقراطي على الرغم من إقرارهم بوجود بعض المشاكل التي تشوبه؛ إذ وافق ٦٧٪ من الفلسطينيين على مقولة إن "النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره"، مقابل ٢٤٪ عارضوا هذه المقولة. وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات الثلاثة للمؤشر العربي في فلسطين، فإن التأييد للنظام الديمقراطي بين الفلسطينيين هو شبه ثابت على مدار السنوات الثلاث وبنسبة تأييد لدى أكثر من ثلثي المستجيبين الفلسطينيين، في حين أن الفروقات في نسبة معارضي النظام الديمقراطي بصفة عامّة تُعد طفيفة وغير جوهرية من الناحية الإحصائية.

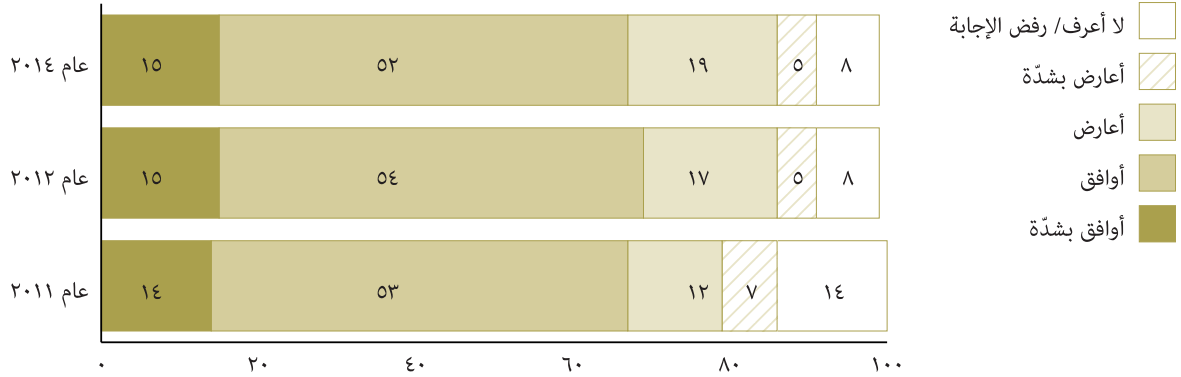
وفي ما يتعلق بمدى ملاءمة النظام الديمقراطي ليكون نظامًا سياسيًا في فلسطين، فإن الرأي العام الفلسطيني شبه مُجمع على ملاءمة النظام الديمقراطي كي يكون نظام حكم في فلسطين؛ إذ توافق ٨٢٪

وأظهرت النتائج أن أغلبية المجتمع الفلسطيني تُعرّف الديمقراطية من خلال مفاهيم ومفردات سياسية، مقابل أقلية ضئيلة تُعرّفها من خلال مفاهيم إمّا اقتصادية أو أمنية أو دينية؛ إذ انحاز أكثر من نصف الفلسطينيين (٥٣٪) إلى اختيار شرط "ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامّة" كأهم شرط يجب أن يتوافر في بلد ما حتى نعده بلدًا ديمقراطيًا، و١٧٪ أفادوا أن مبدأ "المساواة والعدل بين المواطنين" هو أهم شرط للديمقراطية، و٦٪ أفادوا أن الشرط الأهم للديمقراطية هو "نظام حكم ديمقراطي" يشمل جميع أسس النظام الديمقراطي ومبادئه من حريات وحقوق ومساواة وإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وتداول للسلطة ومبدأ الفصل والرقابة بين السلطات.

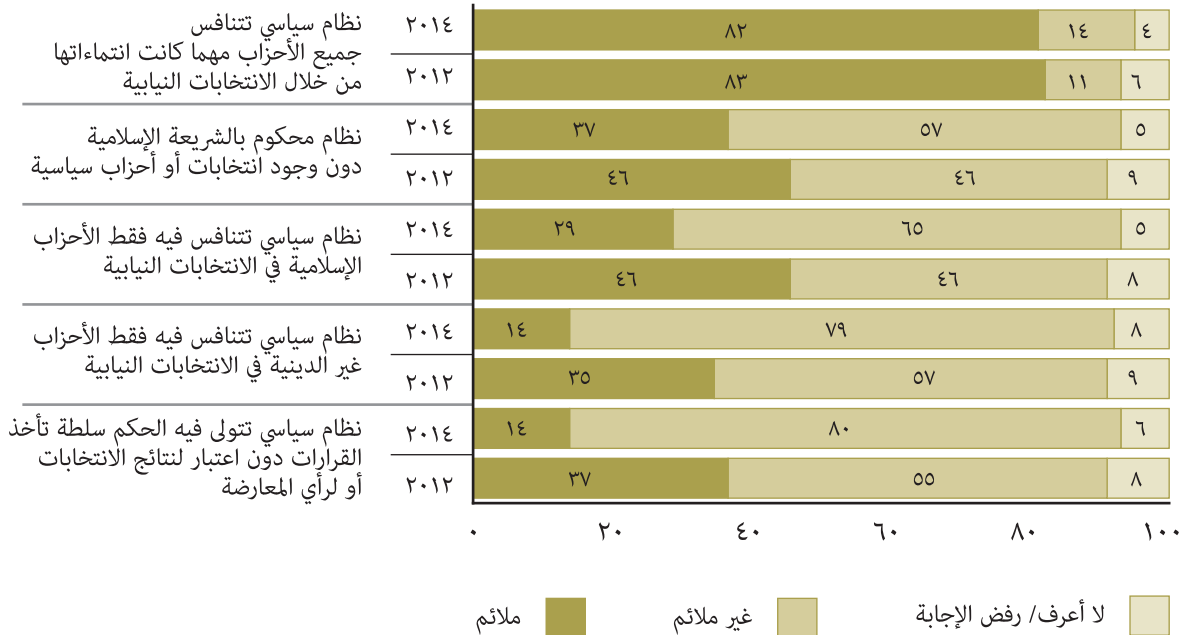
وبالمقابل، ذكر ٥٪ من المستجيبين شروطًا تتمحور حول "تحسين الأوضاع الاقتصادية" و٤٪ ذكروا شرط ضمان "الأمن والأمان والاستقرار"، في حين أن ٢٪ فقط يعتقدون بأن "تطبيق الأحكام الدينية" هو أهم شرط للنظام الديمقراطي، وهي الأقل ذكرًا في تعريفات المستجيبين الفلسطينيين في استطلاعات المؤشر العربي في أعوامه الثلاثة (٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤). إن هذه النتائج تدل على عدم صحة الطرح القائل إن الرأي العام الفلسطيني غير واعٍ بمهامية الديمقراطية، ومن ثم ليس لديهم القدرة على الانخراط في العملية الديمقراطية، أو أنهم يرون الديمقراطية تتمثل بحكم الشريعة الإسلامية بصفة خاصة.

وبالإطلاع على نتائج استطلاعات المؤشر العربي في فلسطين للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤، تُظهر المقارنة بينها أن نسبة المستجيبين الذين عرفوا الديمقراطية من خلال شروط ذات طبيعة سياسية قد ارتفعت وبشكل ملحوظ من ٦١٪ في مؤشر ٢٠١١ إلى ٧١٪ في مؤشر ٢٠١٢، لتصل إلى أعلاها وبنسبة ٧٦٪ في مؤشر ٢٠١٤، وهذا التغيير في الاتجاهات هو نتيجة لانخفاض نسبة تعريفات المستجيبين ذات المدلولات الاقتصادية أو الأمنية التي ظهرت في نتائج مؤشر ٢٠١٤ وذلك بالمقارنة مع نتائج مؤشر ٢٠١١. كما أن هذا التغيير يعود لانخفاض نسبة الذين رفضوا الإجابة أو أفادوا أنهم لا يعرفون ما هو الشرط الأهم الذي يجب توافره في البلد كي يعدّ ديمقراطيًا؛ فقد بلغت ٨٨٪ نسبة المستجيبين الذين ذكروا تعريفًا ذا محتوى للديمقراطية في استطلاع مؤشر عام ٢٠١٤، في حين كانت هذه النسبة ٨١٪ في مؤشر عام ٢٠١٢، و٨٢٪ في مؤشر عام ٢٠١١.

نسبة الفلسطينيين المؤيدين للنظام الديمقراطي ومعارضيه بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤  
هل توافق على أن النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله، لكنه أفضل من غيره، أم تعارضها؟



اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ملائمة النظام الديمقراطي ليكون نظامًا سياسيًا في فلسطين  
مقارنة مع أنظمة حكم أخرى بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤



في حين كانت نسبة تفضيل المستجيبين للأنظمة الأخرى قد تراوحت بين ٢٪ في أدناها و١٦٪ في أعلاها.

وفضلاً عن سؤال المستجيبين حول مدى تأييدهم أو معارضتهم للنظام الديمقراطي وهل هو ملائم لفلسطين من وجهة نظرهم؟ فقد تم عرض عدّة مقولات على المستجيبين عادةً ما يتم تداولها في انتقاد النظام الديمقراطي ومعاداته، وسُئل المستجيبون عن مدى موافقتهم أو معارضتهم لكل عبارة من هذه العبارات. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه المقولات قد روج لها وبشدةً مُناهضو الديمقراطية والثورات خلال العام الماضي، وبخاصة في خضم التطورات التي شهدتها بعض البلدان العربية التي تعرّثت فيها هذه الثورات، وأصبح غياب الأمن والأمان ومحاربة الإسلام السياسي - بالإدعاء بأنه نقيض للديمقراطية - عنواناً يروّج له قادة الثورات المضادة في المنطقة.

وأتساقاً مع نسب تأييد الفلسطينيين للديمقراطية، فإن الرأي العام الفلسطيني بصفة عامّة يعارض الادعاءات السلبية تجاه الديمقراطية كنظام حكم وعلاقته مع الدين الإسلامي، فقد أظهرت نتائج المؤشر لعام ٢٠١٤ أن أغلبية الرأي العام الفلسطيني (٧١٪) ترفض الادعاء بأن "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" مقابل موافقة خمس المستجيبين على هذه المقولة. وفي ما يتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي في النظام الديمقراطي، فقد عارض ٧٠٪ من الفلسطينيين مقولة أن "الأداء الاقتصادي للبلاد في النظام الديمقراطي يسير بشكل سيء"، في حين أن ٢١٪ وافقوا عليها. وعبر أكثر من ثلثي الرأي العام الفلسطيني عن معارضته للمقولة بأن "الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام" وبنسبة ٦٩٪ من الفلسطينيين، مقابل موافقة ٢٢٪. وفي حين وافق نحو ثلث الرأي العام الفلسطيني على مقولة "أن النظام الديمقراطي يتسم بأنه غير حاسم ومليء بالمشاحنات"، فقد عارضها ٥٨٪. وانقسم الرأي العام الفلسطيني بشأن مدى قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة الديمقراطية؛ إذ عارض ٤٨٪ من الفلسطينيين مقولة أن "مجتمعنا غير مهيباً لممارسة النظام الديمقراطي" مقابل موافقة ٤٣٪ منهم على هذه العبارة، وهو انعكاس للحالة الفلسطينية والعربية بجمعلها التي تفتقر إلى تجارب سابقة في ممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى المحاولات الحثيثة لبعض مناهضي الديمقراطية من ذوي النفوذ السياسي المحلي والإقليمي، وحتى الدولي، لإعاقة أي تجربة عربية ديمقراطية قد تكون ناجحة.

وعند مقارنة نتائج استطلاع المؤشر العربي في فلسطين لعام ٢٠١٤ مع النتائج السابقة، يظهر أن هنالك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الفلسطينيين المعارضين لهذه العبارات المناهضة للديمقراطية في

من الفلسطينيين على ملائمة النظام السياسي الذي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية وتُشكّل الحكومات على أساس نتائج الانتخاب، مقابل ١٤٪ أفادوا أنه غير ملائم.

”

تشير النتائج إلى أن أنظمة الحكم الأخرى لم تلق تأييداً بين الفلسطينيين، بما فيها نظام حكم الشريعة الإسلامية والأنظمة التي تقتصر فيها المشاركة على أحزاب ذات توجهات معيّنة

“

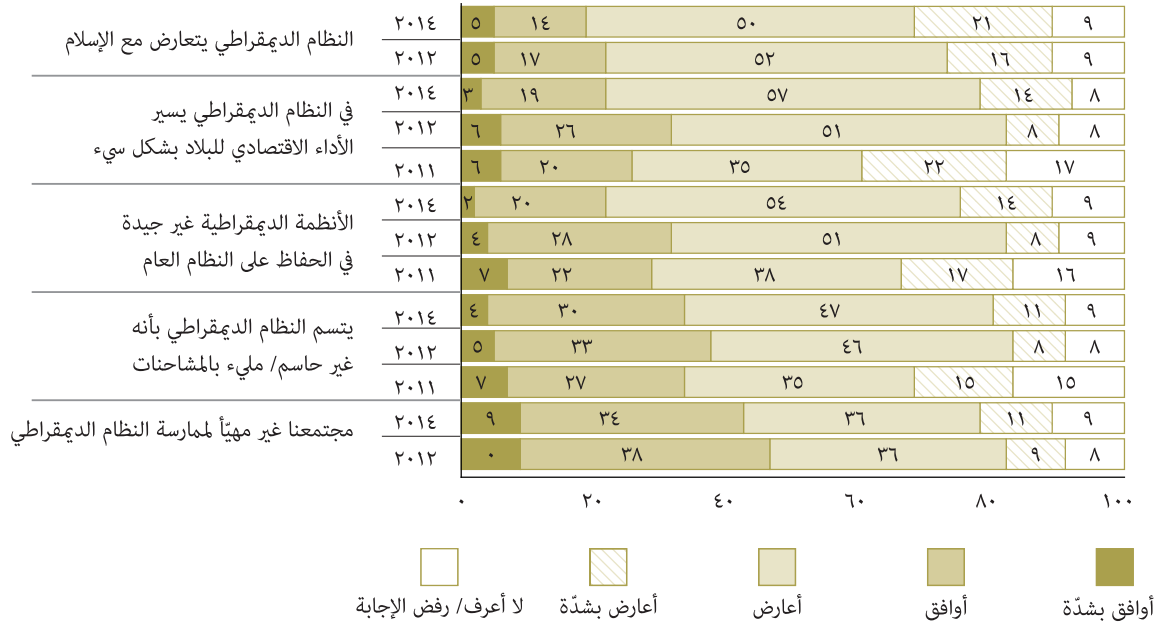
وبالمقارنة مع الأنظمة غير الديمقراطية، تشير النتائج إلى أن أنظمة الحكم الأخرى لم تلق تأييداً بين الفلسطينيين، بما فيها نظام حكم الشريعة الإسلامية والأنظمة التي تقتصر فيها المشاركة على أحزاب ذات توجهات معيّنة (فقط الأحزاب الإسلامية أو الأحزاب غير الدينية)، بالإضافة إلى النظام الديكتاتوري. فقد أفاد ما نسبتهم ٣٧٪ ملائمة نظام حكم الشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية ليكون نظام حكم في فلسطين مقابل ٥٧٪ أفادوا عدم ملائمتهم. ويرى نحو ثلث الفلسطينيين بأن نظام الحكم السياسي المقترص على مشاركة الأحزاب الإسلامية فقط في الانتخابات النيابية هو ملائم، مقابل ثلثي المستجيبين الذين أفادوا عكس ذلك. في حين أن النظام الديكتاتوري والنظام الإقصائي للأحزاب الدينية الذي تتنافس فيه فقط الأحزاب غير الدينية في الانتخابات النيابية كانا الأقل شعبية بين الفلسطينيين؛ إذ أفادت أغلبية المستجيبين عدم ملائمة هذين النظامين وبنسبة ٨٠٪ و٧٩٪ على التوالي، مقابل ١٤٪ أفادوا ملائمة هذين النظامين.

ومن الجدير بالذكر أن اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ملائمة النظام الديمقراطي ليكون نظام حكم في فلسطين شبه ثابتة بحسب نتائج استطلاعي المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، إلا أن نسبة المستجيبين الفلسطينيين الذين أفادوا عدم ملائمة أنظمة الحكم الأخرى غير الديمقراطية قد ارتفعت وبشكلٍ جوهري بالمقارنة مع استطلاع المؤشر لعام ٢٠١٢، وبفارق تراوح بين ١١ و٢٥ نقطة مئوية. وعند سؤال المستجيبين عن أكثر نظام من هذه الأنظمة ملائمة لفلسطين، انحازت أغلبية الرأي العام الفلسطيني للنظام الديمقراطي،

نظام الحكم الأفضل لفلسطين

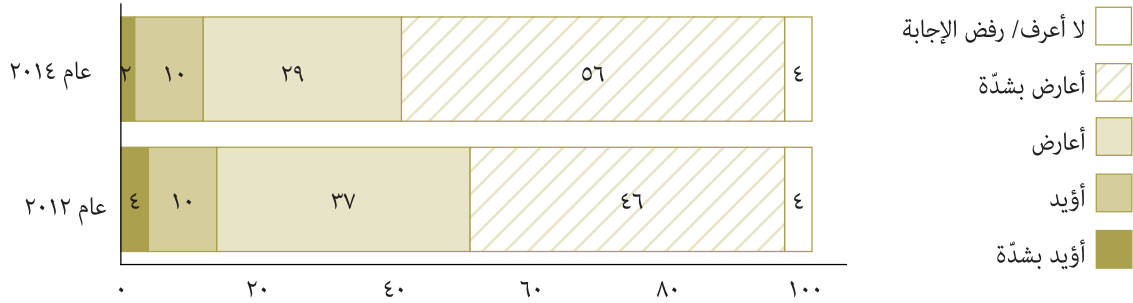


مدى تأييد الفلسطينيين أو معارضتهم لمقولات سلبية مناهضة للنظام الديمقراطي  
بحسب نتائج المؤشر العربي لأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤<sup>(١)</sup>



١ تمت إضافة عبارة "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" وعبارة "مجتمعنا غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي" لأول مرة في استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١٢.

الفلسطينيون المؤيدون لمقولة: "من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدي أو المسّ بحقوق الإنسان في فلسطين"، ومعارضوها، بحسب نتائج استطلاعي مؤشر عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤



## من هم معارضو النظام الديمقراطي في فلسطين؟

تعتبر إحدى النظريات التي يروجها مناهضو النظام الديمقراطي أن المتدينين هم الأكثر معارضة للنظام الديمقراطي، كما أن الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض لا تكترث للديمقراطية وليست مؤيدة لها بوصفها تخص الطبقات الاقتصادية الأكثر وفرة على الصعيد المالي في المجتمعات. وفي هذا السياق، تم تحليل اتجاهات الفلسطينيين نحو تأييدهم للنظام الديمقراطي بالتقاطع مع بعض المتغيرات الاقتصادية وتلك المرتبطة بالتدين ونظرتهم تجاه الديمقراطية والإسلام ونظام الشريعة الإسلامية.

إن التحليل المعمق في اتجاهات الفلسطينيين نحو مدى تأييدهم أو معارضتهم للنظام الديمقراطي بحسب المتغيرات الاقتصادية، يظهر أن التأييد للنظام الديمقراطي يتأثر في علاقة عكسية مع الوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين؛ إذ تنخفض نسب التأييد للنظام الديمقراطي مع ارتفاع دخل أسر المستجيبين. أما على صعيد أثر مستوى التدين في الموقف من النظام الديمقراطي، فتظهر النتائج أن هذا العامل مؤثر وبشكل جوهري في اتجاهات المستجيبين نحو مقولة أن "النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله، لكنه أفضل من غيره". وعلى عكس ما هو سائد بأن المتدينين هم أكثر معارضي الديمقراطية، فإن تحليل النتائج يظهر بأنه كلما ارتفع مستوى تدين المستجيبين ارتفعت نسبة التأييد للنظام الديمقراطي، فقد كانت نسبة التأييد للنظام الديمقراطي ٦٧٪ بين الفلسطينيين الذين

مؤشر عام ٢٠١٤، وبخاصة العبارات المتعلقة بالأداء الاقتصادي للنظام الديمقراطي، ومدى قدرته على الحفاظ على النظام العام، وأيضاً قدرته على تسيير الأمور في البلاد وحسمها من دون مشاحنات.

## الأمن والأمان مقابل الديمقراطية؟

وعلى صعيد أهمية الحفاظ على الأمن والأمان وإن كان على حساب الديمقراطية، فإن الأغلبية الكبرى من الفلسطينيين ترفض أن يجري تقديم الأمن والأمان على الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إذ عارض ٨٥٪ من الرأي العام الفلسطيني مقولة مفادها بأنه "من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدي أو المسّ بحقوق الإنسان في فلسطين"، مقابل تأييد ١٢٪ فقط؛ بل إن أكثر من نصف المستجيبين يعارضون ذلك قطعاً، في حين أن ٢٪ فقط يؤيدون و"بشدة" أن التعدي على حقوق الإنسان مبررٌ بذريعة الحفاظ على الأمن والأمان في البلاد.

وعلى الرغم من التدهور الأمني الذي تشهده بعض الدول العربية التي قَمعت أنظمتها الثورات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية فيها، ومنها المجاورة لفلسطين ولها تأثير مباشر أو غير مباشر في الفلسطينيين؛ فإن نسبة الفلسطينيين الذين يعارضون تبرير انتهاك الحريات والحقوق بحجة الأمن والأمان قد ارتفعت بالمقارنة مع مؤشر عام ٢٠١٢، وبخاصة الارتفاع الجوهري في نسبة الذين يعارضون ذلك وبشدة من ٤٦٪ في مؤشر عام ٢٠١٢ لتتخطى أكثر من نصف المستجيبين بنسبة بلغت ٥٦٪ في مؤشر عام ٢٠١٤.

## مدى تأييد الفلسطينيين للنظام الديمقراطي بحسب وضع أسرهم الاقتصادي وتعريفهم الذاتي لمستوى تديّنهم

توصيف المستجيبين لدخل أسرهم			النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره
دخل الأسرة لا يُغطّي نفقات حاجتنا ونواجه صعوباتٍ في تغطية هذه الحاجات	دخل الأسرة يُغطّي نفقات حاجتنا ولا نوَقّر منه	دخل الأسرة يُغطّي نفقات حاجتنا بشكلٍ جيّد ونستطيع أن نوَقّر منه	
%	%	%	
٧٥	٧٤	٧٠	أوافق بشدة وأوافق
٢٥	٢٦	٣٠	أعارض وأعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
تعريف المستجيبين الذاتي لمستوى تديّنهم			النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره
غير متديّن %	متديّن إلى حدّ ما %	متديّن جدًّا %	
٦٧	٧٤	٧٥	أوافق بشدة وأوافق
٣٣	٢٦	٢٥	أعارض وأعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

الديمقراطي لم تتجاوز الثلث لدى هاتين الفئتين، وبفارق ٦ نقاط بينهما.

وبناءً على التحليلات السابقة، فإن النتائج أظهرت أن التأييد للنظام الديمقراطي بين الفلسطينيين يتأثر بالوضع الاقتصادي؛ إذ ينخفض التأييد بارتفاع دخل أسرهم الاقتصادي. كما أن معارضة الفلسطينيين للنظام الديمقراطي ليست مبنية على موقف ديني، بل على العكس تمامًا؛ فقد أظهرت النتائج أن المتديّنين من الفلسطينيين هم أكثر تأييدًا للنظام الديمقراطي، وبفارق جوهري، من أولئك الذين وصفوا أنفسهم بأنهم "غير متديّنين". كما أن النتائج بيّنت أن موقف الفلسطينيين من النظام الديمقراطي لا يتأثر بموقفهم تجاه مدى ملائمة نظام الشريعة الإسلامية لفلسطين أو بموقفهم حول إن كان النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام أم لا.

## الرأي العام الفلسطيني والسلوك الديمقراطي

لقد أظهرت نتائج استطلاعات المؤشر العربي في أعوامه الثلاثة أن أغلبية الرأي العام الفلسطيني تؤيد النظام الديمقراطي وتعتقد بأنه

وصفوا أنفسهم بأنهم "غير متديّنين" مقارنة بتأييد نحو ثلاثة أرباع الفلسطينيين "المتديّنين إلى حدّ ما" وكذلك "المتديّنين جدًّا".

وعند تحليل مواقف المستجيبين تجاه النظام الديمقراطي بالتقاطع مع مواقفهم من العبارات السلبية المناهضة للنظام الديمقراطي، فإن النتائج تبين بأن مؤيدي النظام الديمقراطي هم أكثر نقدًا له من معارضيه، وبخاصة في ما يتعلق بفاعلية النظام الديمقراطي في تسير الأمور وحسمها، بالإضافة إلى مدى اعتقادهم بجاهزية مجتمعهم لممارسة الديمقراطية. إلا أن هذا لم يؤثر في موقفهم تجاه تأييدهم للنظام الديمقراطي مع الإقرار بأنه قد تكون له بعض المشاكل. ومن الجدير بالملاحظة بأن موقف الفلسطينيين من النظام الديمقراطي لا يتأثر بموقفهم نحو عبارة "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"؛ إذ كانت نسب المستجيبين الذين عارضوا هذه المقولة شبه متطابقة باختلاف مواقفهم من النظام الديمقراطي.

كما لا تشير النتائج إلى وجود أية فروقات جوهرية في نسبة تأييد الفلسطينيين للنظام الديمقراطي بالمقارنة بين المستجيبين الذين أفادوا أن نظام الشريعة الإسلامية هو ملائم ليكون نظام حكم في فلسطين وبين أولئك الذين أفادوا أنه غير ملائم؛ إذ إن نسبة المعارضة للنظام



## اتجاهات الفلسطينيين نحو بعض المقولات السلبية ضد النظام الديمقراطي بحسب تأييدهم أو معارضتهم له

النظام الديمقراطي قد تكون له مشكلاته، لكنه أفضل من غيره		في النظام الديمقراطي يسير الأداء الاقتصادي للبلاد بشكل سيء
معارضو النظام الديمقراطي	مؤيدو النظام الديمقراطي	
٢١	٢٤	أوافق بشدة/ أوافق
٧٩	٧٦	أعارض/ أعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	المجموع
النظام الديمقراطي قد تكون له مشكلاته، لكنه أفضل من غيره		يتسم النظام الديمقراطي بأنه غير حاسم/ مليء بالمشاحنات
معارضو النظام الديمقراطي	مؤيدو النظام الديمقراطي	
٢٤	٤١	أوافق بشدة/ أوافق
٧٦	٥٩	أعارض/ أعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	المجموع
النظام الديمقراطي قد تكون له مشكلاته، لكنه أفضل من غيره		الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام
معارضو النظام الديمقراطي	مؤيدو النظام الديمقراطي	
٢٣	٢٥	أوافق بشدة/ أوافق
٧٧	٧٥	أعارض/ أعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	المجموع
النظام الديمقراطي قد تكون له مشكلاته، لكنه أفضل من غيره		النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام
معارضو النظام الديمقراطي	مؤيدو النظام الديمقراطي	
٢٢	٢١	أوافق بشدة/ أوافق
٧٨	٧٩	أعارض/ أعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	المجموع
النظام الديمقراطي قد تكون له مشكلاته، لكنه أفضل من غيره		مجتمعنا غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي
معارضو النظام الديمقراطي	مؤيدو النظام الديمقراطي	
٢٦	٥٥	أوافق بشدة/ أوافق
٧٤	٤٥	أعارض/ أعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	المجموع

## اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو النظام الديمقراطي بحسب موقفهم من مدى ملاءمة نظام محكوم بالشريعة الإسلامية لفلسطين

نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية		النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله، لكنه أفضل من غيره
غير ملائم إلى حد ما/ غير ملائم على الإطلاق	ملائم جدًا/ ملائم إلى حد ما	
٧٦	٧٠	أوافق بشدة وأوافق
٢٤	٣٠	أعارض وأعارض بشدة
١٠٠	١٠٠	المجموع

سياسي لا تتفق معه السلطة بشرط حصوله على عدد أصوات يؤهله لذلك في انتخابات حرة ونزيهة.

## تقييم الفلسطينيين لمستوى الديمقراطية في فلسطين

وفي سياق دراسة اتجاهات الرأي العام الفلسطيني للنظام الديمقراطي، هدف المؤشر العربيّ إلى التعرف على نظرة الفلسطينيين لمستوى الديمقراطية في فلسطين وذلك من خلال مؤشرات عدة، منها تقييمهم لمدى ضمان الحريات والحقوق السياسية والعامّة في فلسطين، وقدرتهم على انتقاد الحكومة من دون خوف، بالإضافة إلى استخدام مقياس متدرج لتقييم مستوى الديمقراطية من وجهة نظرهم. وعلى صعيد تقييمهم لمدى ضمان الحريات السياسية والعامّة في فلسطين، فقد تم السؤال عن مجموعة من الحريات والحقوق المتعلقة بحريات الرأي، والتنظيم والتجمع، وكذلك المتعلقة بمبادئ نظام الحكم الديمقراطي، وهي:

- حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها.
- مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة.
- احترام مبدأ تداول السلطة.
- حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية.
- حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني.
- حرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية.
- حرية الصحافة.
- حرية التعبير عن الرأي.

وتشير النتائج إلى أن الرأي العام الفلسطيني مُنقسم تجاه مدى ضمان هذه الحريات في فلسطين؛ فقد أفاد ٥٠% أن هذه الحريات مجتمعة مضمونة بشكل كامل أو إلى حدٍ ما، مقابل ٤٦% أفادوا أنها غير مضمونة إلى حدٍ ما أو أنها غير مضمونة على الإطلاق. وعلى الرغم من انحياز الفلسطينيين بشكل طفيف إلى الاعتقاد بأن هذه الحريات مضمونة، فإن نسبة الذين أفادوا أنها "مضمونة بشكل كامل" لم تتعدّ ١٢%، مقابل خمس المستجيبين الذين أفادوا أنها "غير مضمونة على الإطلاق".

أما اتجاهات الفلسطينيين نحو مدى ضمان هذه الحريات كل وحدة منها على حدة، فإن أكثر ثلاث حريات مضمونة من وجهة نظر الفلسطينيين هي: حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني، وحرية الصحافة، وحرية الانضمام إلى أحزاب سياسية؛ إذ أفاد ما نسبتهم ٧٠%،

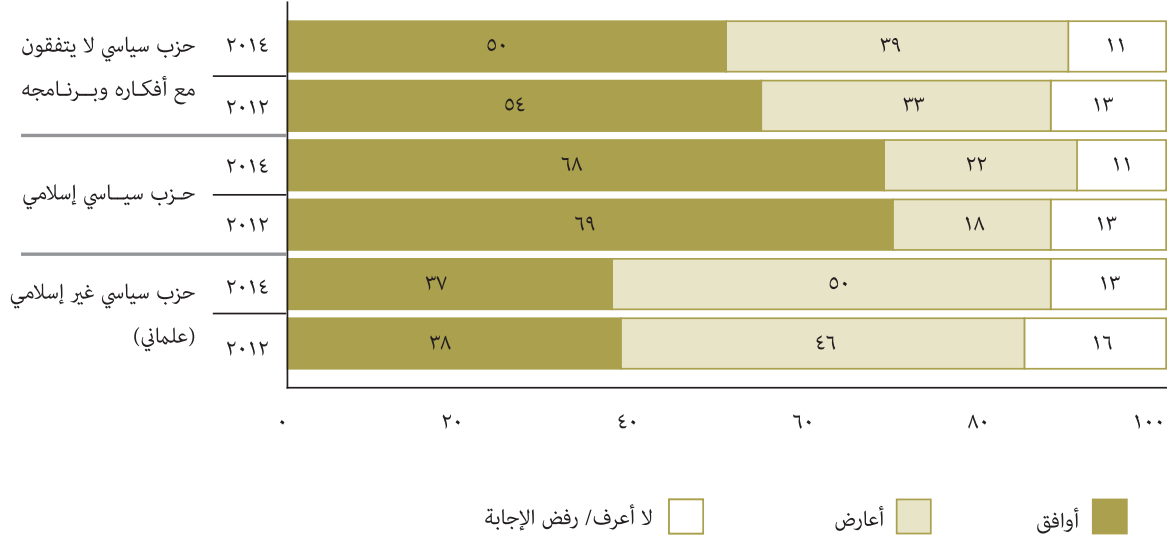
الأكثر ملائمة ليكون نظام حكم سياسي في فلسطين، إلا أن الأمر يختلف - إلى حدٍ ما - بالمقارنة بين اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو الديمقراطية "نظرياً" من ناحية، والسلوك الديمقراطي "التطبيقي" من ناحية أخرى. فعلى صعيد الممارسة الديمقراطية، تم سؤال المستجيبين إن كانوا يوافقون على استلام حزب سياسي لا يتفقون مع أفكاره وبرنامجه السلطة في حال حصوله، في انتخابات حرة ونزيهة، على عدد أصوات يؤهله للحكم، أو يعارضون ذلك. وتشير النتائج إلى أن نصف الفلسطينيين يوافقون على ذلك، مقابل معارضة ما نسبته ٣٩%، فيما رفض ما نسبتهم ١١% الإجابة أو لم يُبدوا رأياً حول هذا الموضوع.

أما على صعيد قبول الرأي العام الفلسطيني لاستلام حزب سياسي إسلامي السلطة إذا ما حصل على أصوات تؤهله للحكم ضمن انتخابات حرة ونزيهة، فإن نسبة قبول الفلسطينيين لذلك ترتفع بالمقارنة مع قبولهم باستلام حزب سياسي لا يتفقون معه للسلطة؛ إذ تُبيّن النتائج بأن أغلبية الفلسطينيين وبنسبة ٦٨% توافق على استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة مقابل معارضة ٢٢%، ولم يبد ١١% من المستجيبين رأياً أو أنهم رفضوا الإجابة عن هذا السؤال. بالمقابل، تنخفض نسب الموافقة إلى أدناها عند سؤال المستجيبين عن مدى موافقتهم أو معارضتهم لاستلام حزب سياسي غير إسلامي السلطة بعد حصوله على عدد الأصوات التي تؤهله لذلك، بشرط حرية الانتخابات ونزاهتها؛ إذ وافق على ذلك ما نسبته ٣٧% من الفلسطينيين مقابل معارضة النصف، وكانت نسبة الذين لم يبدوا رأياً أو رفضوا الإجابة ١٣%. ولا تُظهر المقارنة مع نتائج المؤشر السابق لعام ٢٠١٢ أية تحولات جوهرية، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، في اتجاهات الفلسطينيين نحو مدى قبولهم باستلام حزب سياسي إسلامي أو غير إسلامي أو أي حزب سياسي لا يتفقون معه السلطة إذا ما تأهل لذلك بعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

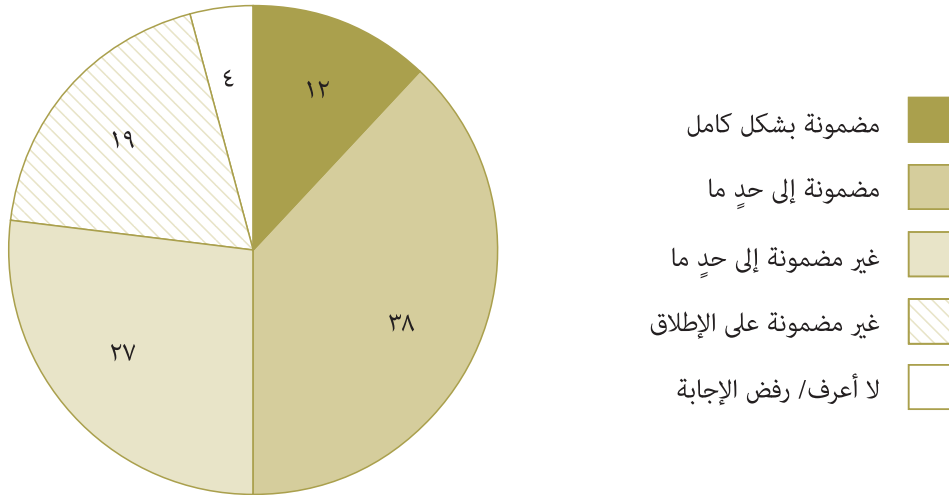
”  
أغلبية الفلسطينيين وبنسبة ٦٨% توافق على استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة مقابل معارضة ٢٢%“

إن عدم القبول بذلك مرتبط بشكلٍ أساسي بعدم وجود تجارب سابقة في مجال الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة بين مختلف الاتجاهات السياسية؛ ما يعزز خوف الشعوب من القبول بالآخر. وعلى الرغم من ذلك، فإن النسبة الأكبر - من دون أن تكون الأغلبية - من الرأي العام الفلسطيني وافقت على استلام حزب

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى موافقتهم أو معارضتهم استلام السلطة من قبل حزب سياسي لا يتفقون معه، وحزب سياسي إسلامي، وحزب غير إسلامي، في حال حصولهم على عدد أصوات تؤهلهم للحكم في انتخابات حرة ونزيهة، بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٤



اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ضمان الحريات السياسية والعامّة في فلسطين بحسب نتائج المؤشر العربي لعام ٢٠١٤<sup>(١)</sup>



يستطيعون انتقاد الحكومة بحرية ومن دون خوف. وتشير النتائج إلى أن أغلبية الفلسطينيين، وبنسبة ٥٨٪، يعتقدون بأنهم لا يستطيعون انتقاد الحكومة بحرية، مقابل ٣٨٪ أفادوا أنهم يستطيعون انتقادها بحرية. ويظهر ارتفاع طفيف في نسبة الذين أفادوا عدم قدرة المواطنين في فلسطين على انتقاد الحكومة بحرية بالمقارنة بين نتائج المؤشر في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

أما المؤشر الآخر الذي تم استخدامه لقياس مستوى الديمقراطية في فلسطين فهو مقياس متدرج؛ إذ طُلب من المستجيبين اختيار رقم من ١ إلى ١٠ على هذا المقياس لتقييم مستوى الديمقراطية في فلسطين؛ إذ يعني الرقم ١ أن "البلد غير ديمقراطي على الإطلاق"، والرقم ١٠ أن "البلد ديمقراطي تمامًا". وتظهر النتائج أن الفلسطينيين قد قِيموا مستوى الديمقراطية في عام ٢٠١٤ بمعدل ٤,٧ نقاط من أصل ١٠. وهذا يعني أن تصنيف مستوى الديمقراطية في فلسطين أقل من معدل النجاح على هذا المقياس المتدرج، وهذه النتيجة متقاربة مع تقييم الفلسطينيين لمدى ضمان الحريات السياسية والعامّة مُجتمعاً، وكذلك مع مؤشر قياس قدرتهم على انتقاد الحكومة من دون خوف التي تم عرضها أعلاه، والتي لم تتعد نصف المستجيبين الذين أفادوا أن هذه الحريات مضمونة في فلسطين. وبالمقارنة بين نتائج المؤشر العربي لعام ٢٠١٤ مع نتائج استطلاعي ٢٠١١ و ٢٠١٢، فإن تقييم الفلسطينيين لمستوى الديمقراطية في عام ٢٠١٤ متقارب مع ذلك الذي قدموه في عام ٢٠١١، إلا أن المقارنة تبين بأن مستوى الديمقراطية في المناطق الفلسطينية كان في أدنى مستوياته في عام ٢٠١٢ بحسب تقييم الفلسطينيين في مؤشر هذا العام.

## خاتمة

إن أهم النتائج التي أظهرتها استطلاعات المؤشر العربي في فلسطين في أعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤، أن الرأي العام الفلسطيني ليس معادياً للنظام الديمقراطي، ويدرك ماهية الديمقراطية بما تشمله من نظام حكم يضمن الحريات والحقوق السياسية والمدنية، ومبادئ المساواة والعدل وتداول السلطة والتعددية السياسية. بل إن الرأي العام الفلسطيني يعتقد بأن النظام الديمقراطي هو الأنسب ليكون النظام السياسي الحاكم في فلسطين، ويفضله على غيره من أنظمة الحكم السياسية الأخرى غير الديمقراطية. كما أن الفلسطينيين

٦٣٪، و ٥٩٪ على التوالي أن هذه الحريات مضمونة بشكل كامل أو مضمونة إلى حدٍ ما. وانقسم الرأي العام الفلسطيني تجاه مدى ضمان كلٍ من حرية التعبير عن الرأي وحرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية. بالمقابل، فقد حصلت الحريات المتعلقة بمبادئ الحكم الديمقراطي على أدنى نسبة في تقييم الفلسطينيين حول مدى ضمانها؛ إذ أفاد ٥٤٪ من المستجيبين أن احترام مبدأ تداول السلطة واحترام حق الفائزين في الانتخابات في تشكيل السلطة هو غير مضمون في فلسطين، مقابل ٤٠٪ أفادوا ضمان هذا المبدأ. وأفاد ٥٩٪ أن مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة غير مضمون مقابل ٣٧٪ أفادوا أنه مضمون. وكانت نسبة الذين أفادوا أن حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في فلسطين بلغت ٢٩٪ من المستجيبين مقابل الأغلبية بنسبة ٦٦٪ أفادوا أن هذه الحرية غير مضمونة في فلسطين.

وبالمقارنة مع نتائج مؤشر عام ٢٠١٢، يظهر انخفاض ملحوظ وجوهري في نسبة الذين أفادوا ضمان مبادئ الديمقراطية: من حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها، ومبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة، واحترام مبدأ تداول السلطة. فقد كانت نسبة الذين أفادوا أن حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في فلسطين ٤٠٪ في عام ٢٠١٢ لتتخف بمعدل ١١ نقطة مئوية وتصل إلى ما نسبته ٢٩٪ في مؤشر عام ٢٠١٤. أما على صعيد تقييم الفلسطينيين لمدى ضمان مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة؛ فقد انخفضت بمعدل عشر نقاط مئوية؛ أي من ٤٧٪ نسبة الذين أفادوا أن هذا المبدأ مضمون في مؤشر عام ٢٠١٢ إلى ٣٧٪ في مؤشر عام ٢٠١٤. وانخفضت نسبة الذين أفادوا أن احترام مبدأ تداول السلطة مضمون من ٤٦٪ عام ٢٠١٢ إلى ٤٠٪ في عام ٢٠١٤.

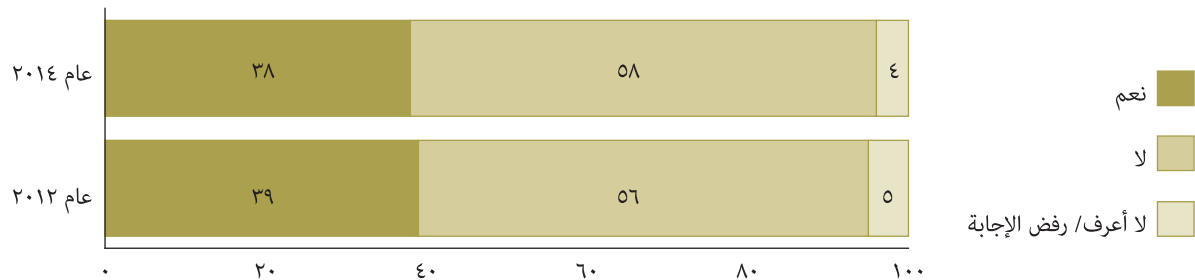
بالمقابل، فقد ارتفعت نسبة المستجيبين الذين أفادوا ضمان حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية بفارق ست نقاط مئوية عن عام ٢٠١٢، وحرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني بمعدل ثماني نقاط مئوية، في حين أن نسبة المستجيبين الذين أفادوا أن حرية الصحافة مضمونة في فلسطين ارتفعت بمعدل ١١ نقطة، من ٥٢٪ في مؤشر عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٦٣٪ في مؤشر عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من التقييم شبه الإيجابي بين الفلسطينيين لمدى ضمان حرية الرأي في فلسطين؛ فإن الأمر يأتي على العكس تمامًا عندما يتعلق الأمر بتقييمهم لمدى حريتهم بانتقاد الحكومة من دون خوف؛ فقد تم سؤال المستجيبين بشكل مباشر إن كان المواطنون في فلسطين

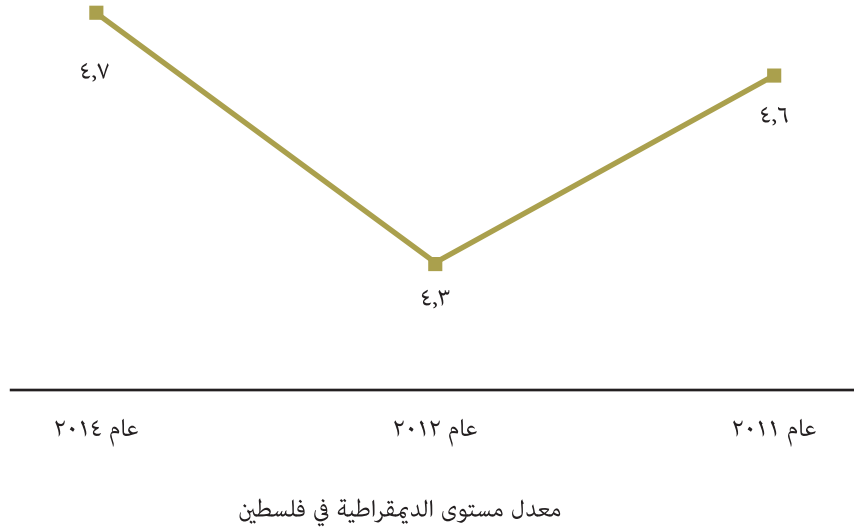
اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مدى ضمان مجموعة من الحريات السياسية والعامّة في فلسطين بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤

المجموع	لا أعرف/ رفض الإجابة	غير مضمونة على الإطلاق	غير مضمونة إلى حدٍ ما	مضمونة إلى حدٍ ما	مضمونة بشكل كامل	إلى أي مدى تعتقد أن الحريات التالية مضمونة في فلسطين؟	
١٠٠	٥	٣٤	٣٢	٢٣	٦	٢٠١٤	حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها
١٠٠	٥	٢٨	٢٨	٣٣	٧	٢٠١٢	
١٠٠	٤	٢٧	٣٢	٣٠	٧	٢٠١٤	مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة
١٠٠	٧	٢١	٢٦	٣٧	١٠	٢٠١٢	
١٠٠	٥	٢٥	٢٩	٣٣	٧	٢٠١٤	احترام مبدأ تداول السلطة
١٠٠	٧	٢٠	٢٧	٣٩	٧	٢٠١٢	
١٠٠	٦	١٣	٢٢	٤٤	١٥	٢٠١٤	حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية
١٠٠	٤	١٦	٢٧	٤٠	١٣	٢٠١٢	
١٠٠	٤	٧	١٨	٤٧	٢٣	٢٠١٤	حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني
١٠٠	٥	١٣	٢٠	٤٥	١٧	٢٠١٢	
١٠٠	٤	١٩	٢٨	٣٧	١٢	٢٠١٤	حرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية
١٠٠	٥	١٨	٢٦	٣٩	١٢	٢٠١٢	
١٠٠	٢	١٧	٣٠	٤١	١٠	٢٠١٤	حرية التعبير عن الرأي
١٠٠	٣	١٩	٢٩	٤٠	٩	٢٠١٢	
١٠٠	٢	١١	٢٤	٤٩	١٤	٢٠١٤	حرية الصحافة
١٠٠	٤	١٥	٢٩	٤٣	٩	٢٠١٢	

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو قدرة الفلسطينيين على انتقاد الحكومة بحريّة ومن دون خوف بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤



تقييم الرأي العام الفلسطيني لمستوى الديمقراطية في فلسطين بحسب نتائج المؤشر العربي في أعوامه الثلاثة ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤



غير ديمقراطي لم يحصل على تقييم إيجابي من المستجيبين لمستوى الديمقراطية في مناطق حكمه؛ إذ جاء تقييمهم أقل من معدل النجاح بنسبٍ لم تتعد النصف. إن غياب تجارب ديمقراطية سابقة يعزز مخاوف الشعوب من القبول بالآخر، لذا فمن المتوقع ظهور نسبة تعارض هذا المبدأ من أساسه. إلا أن النتائج أظهرت أن الفلسطينيين هم أكثر قبولاً لهذا المبدأ في حال كان الحزب إسلامياً، وأكثر معارضة في حالة الأحزاب غير الإسلامية (العلمانية). فقد وافق أكثر من ثلثي الفلسطينيين على استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة في فلسطين، مقابل موافقة نحو الثلث لاستلام حزب سياسي غير إسلامي للسلطة. ومن المهم الإشارة إلى أن اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو استلام حزب سياسي إسلامي للسلطة تختلف تماماً عما شهدته فلسطين في عام ٢٠٠٦ بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وما واجهته من معارضة شديدة من لدن النخب السياسية الأخرى لاستلامها للسلطة؛ بمعنى أن الانقلاب على مبادئ الديمقراطية - وبهذه الحالة مبدأ التداول على السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية - مترسخ لدى السلطة الحاكمة ونخبها وداعميها من مناهضي أي تحول ديمقراطي في فلسطين على النقيض تماماً مما يظهره الشعب الفلسطيني المؤيد للنظام الديمقراطي بمبادئه والحقوق والحريات المرتبطة به.

يفتدون المقولات التي يروجها مناهضو الديمقراطية وتبناها الأنظمة الاستبدادية العربية بلسان شعوبها؛ إذ يؤكد الفلسطينيون أنهم لا يرون تعارضاً ما بين النظام الديمقراطي والإسلام، بل إن المتدينين الفلسطينيين هم الأكثر تأييداً للنظام الديمقراطي. كما يعارض الرأي العام الفلسطيني المقولات السلبيّة المتعلقة بأداء النظام الديمقراطي على صعيد الأداء الاقتصادي، أو في قدرته على حفظ النظام العام، أو في تسيير الشؤون العامة للبلاد. وفضلاً عن ذلك، يرفض الفلسطينيون بصورة قطعية مقايضة الديمقراطية بحفظ الأمن والأمان؛ فقد عارض ٨٥% من الرأي العام الفلسطيني مقولة مفادها أنه "من أجل الحفاظ على الأمن، فمن المبرر التعدي أو المس بحقوق الإنسان في فلسطين". وقد أظهرت النتائج أن المشكلة تكمن في الممارسة الفعلية للديمقراطية؛ فمن ناحية انقسم الرأي العام للفلسطينيين حول مدى قدرتهم على ممارسة الديمقراطية وذلك حول مقولة أن "مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي". ومن ناحية أخرى، فإن نصف الرأي العام الفلسطيني فقط يقبل حكم حزب سياسي لا يتفق مع أفكاره وبرنامجه في حال حصوله، في انتخابات حرة ونزيهة، على عدد أصوات يؤهله للحكم. إن هذه النتائج مرتبطة بشكلٍ أساسي بعدم وجود تجارب سابقة في مجال الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة، بالإضافة إلى أن الفلسطينيين يعيشون في ظل حكم